A40-WP/221
EX/84
5/8/19

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٢ من جدول الأعمال: أمن الطيران – السياسة العامة

الأمن الإلكتروني

(ورقة مقدمة من الإمارات العربية المتحدة)

الموجز التنفيذي

تظل تهديدات الأمن الإلكتروني محدقة بالطيران المدني. وتعمل الإيكاو وغيرها من المنظمات الدولية جاهدة من أجل الحدّ، أقصى ما يمكن، من احتمالات وتبعات الهجمات الإلكترونية.

ويتعين على أسرة الطيران أن تعمل يدا في يد من أجل التصدي لهذه التهديدات الناشئة المحدقة بمنظومة الطيران المدني. وليس لدى القطاع سوى إدراك جزئي بمسألة الأمن الإلكتروني حينما يتعلق الأمر بالسلامة. وقد اتضح انعدام الوعي هذا في مجال السلامة أثناء انعقاد قمة الإيكاو الإلكترونية التي استضافتها الإمارات العربية المتحدة في أبريل ٢٠١٧. فقد شعر المشاركون بأن هذا الحدث يتجه نحو أمن الطيران أكثر منه نحو سلامة الطيران.

الإجراء: يرجى من الجمعية العمومية القيام بما يلي:

أ) الإقرار بأن قرار الجمعية العمومية الصادر في دورتها التاسعة والثلاثين وإعلان دبي بشأن الأمن الإلكتروني للطيران المدني كانا أساسيين في تصميم استراتيجية الأمن الإلكتروني والقرار ٣٩–١٩ "معالجة الأمن الإلكتروني في الطيران المدني"، بصيغته المعدلة، المعروضين على هذه الجمعية العمومية في إطار ورقة العمل رقم ٢٨؛

ب) توجيه الإيكاو بإعداد قواعد وتوصيات دولية، في كل واحد من الملاحق، بشأن الأمن الإلكتروني وإشراك خبراء في سلامة الطيران في ذلك على نحو نشط؛

ج) تشجيع الدول على المشاركة في إطارات تشاطر المعلومات على النحو المبيّن في استراتيجية الإيكاو للأمن الإلكتروني المعروضة من جانب المجلس طيّ ورقة العمل رقم ٢٨.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية: "السلامة" و"سعة وكفاءة الملاحة الجوية" و"التنمية الاقتصادية للنقل الجوي"
الآثار المالية:	
المراجع:	

١ – مقدّمة

١–١ تظل التهديدات الإلكترونية محدقة بالطيران المدني.

١–٢ تعمل الإيكاو وغيرها من المنظمات الدولية جاهدة من أجل الحدّ، أقصى ما يمكن، من احتمالات وتبعات الهجمات الإلكترونية.

١–٣ يتعين على أسرة الطيران أن تعمل يدا في يد من أجل التصدي لهذه التهديدات الناشئة المحدقة بمنظومة الطيران المدني.

٢ – المناقشة

٢–١ لا يتضمن الملحق السابع عشر سوى تدابير قليلة بخصوص التهديدات الإلكترونية.

٢–٢ والأمن الإلكتروني متعدد الأبعاد ويمسّ **كل** الملاحق. وعليه، يتعيّن إيجاد آلية مناسبة للتنسيق بين مختلف حقول الطيران (الأمن والسلامة وغيرهما).

٢–٣ وسيكون من المستصوب للإيكاو أن تتناول هذا الجانب متعدد الأبعاد من الأمن الإلكتروني، من خلال استحداث هيكل مناسب للأمن الإلكتروني، بما يتماشى وتعليمات المجلس بإجراء دراسة جدوى وتحليل للثغرات لأغراض الهيكل المقبل لبرنامج عمل الإيكاو في مجال الأمن الإلكتروني.

٢–٤ وينبغي أن يكون الغرض من الهيكل الجديد تعزيز المرونة الإلكترونية في جميع حقول النقل الجوي: الأمن والسلامة والاقتصاد.

٢–٥ وعلينا ألّا ننسى الهجمات الإلكترونية التي طالت شركات الطيران في السنوات الماضية. فتبعاتها لا تنعكس على السلامة والامن، بل تؤثر سلبا على النقل الجوي لأنها تؤدي إلى فقدان الثقة لدى المسافرين وتجلب الانتباه على نحو لا مبرر له نحو النقل الجوي أو تجعل منه مصدر قلق.

— — — — — — — —

A40-WP/221
EX/84
Appendix

المرفق

إعلان دبي

إعلان بشأن
الأمن الإلكتروني في الطيران المدني
دبي، الإمارات العربية المتحدة
٤-٦/٤/٢٠١٧

نحن المسؤولين وممثلي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المشاركين في قمة الأمن الإلكتروني في مجال الطيران المدني، الذي عقدته منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) واستضافته الإمارات العربية المتحدة في دبي من ٤ إلى ٢٠١٧/٤/٦، لرفع التحديات الناشئة عن التهديدات الإلكترونية ضد الطيران؛

إذْ نشير إلى "اتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي"، و"البروتوكول التكميلي لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات"، المحررين في بيجين يوم ٢٠١٠/٩/١٠ (صكّا بيجين)؛

وإذْ نشير أيضا إلى قرار الجمعية العمومية ٣٩-١٩: معالجة الأمن الإلكتروني في الطيران المدني، وأهمية حماية شبكات البنية التحتية الحيوية للطيران المدني وبياناته ضد التهديدات الإلكترونية، والطابع الملح لهذه الحماية، وذلك بوسائل منها:

أ) تنفيذ استراتيجيات الأمن الإلكتروني في مجال الطيران المدني، على أساس منظور مشترك، وذلك على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني؛

ب) زيادة صمود شبكة الطيران العالمية أمام التهديدات الإلكترونية التي من شأنها أن تقوّض سلامة وأمن وكفاءة الطيران المدني؛

ج) التأكيد مجددا على الدور البارز للإيكاو بوصفها أعلى منتدى رفيع المستوى لمعالجة الأمن الإلكتروني في مجال الطيران بشكل تعاوني؛

ووعيا منا بالتحديات المقترنة بحماية الطيران المدني من التهديدات الإلكترونية في بيئة الأمن الإلكتروني للطيران هذه التي تنطوي على الكثير من المتطلبات وتتّسم بالتطور المتواصل؛

وإذْ نحيط علما بأن من يقفون وراء الكثير من حوادث الأمن الإلكتروني التي مسّت سلامة وأمن الطيران المدني مدفوعون بسوء النية، ويهدفون إلى الإخلال باستمرارية العمل في القطاع وسرقة المعلومات لأغراض سياسية ومالية وغيرها؛

وإذْ ندرك بأن الأحداث الإلكترونية قد تؤثر على نظم الطيران المدني الحيوية في جميع أرجاء العالم مع ما قد يترتب عنها من عواقب كارثية، بما في ذلك من حيث توافر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسلامة البيانات وسريتها، وهي أمور يعتمد عليها قطاع الطيران على نحو متزايد؛

واعتبارا للحاجة إلى تيسير وتشجيع المبادرات في ربوع العالم التي تهدف إلى معالجة الأمن الإلكتروني بطريقة تعاونية وشاملة ومتعددة القطاعات؛

نعلن ما يلي:

١- من مسؤولية الدول أن تتصرف بأسلوب يخفف من المخاطر الناشئة عن التهديدات الإلكترونية، وأن تبني قدراتها وطاقاتها لمواجهة تلك التهديدات المحدقة بالطيران المدني، وتتأكد من أن إطاراتها التشريعية تتيح، على النحو المناسب، اتخاذ إجراءات في حق مرتكبي الهجمات الإلكترونية؛

٢- ينبغي أن تُستَخدَم القدرات الإلكترونية المرتبطة بالطيران حصريا للأغراض السلمية وفقط لأجل تحسين السلامة والكفاءة والأمن؛

٣- التعاون والمبادلات بين الدول وسائر الجهات المعنية شرط لا غنى عنه لإعداد إطار عالمي فعال ومنسّق لرفع تحديات الأمن الإلكتروني في مجال الطيران المدني؛

٤- ينبغي النظر، بشكل واف، في مسائل الأمن الإلكتروني وتنسيقها عبر التخصصات كافة لدى سلطات الطيران المدني في البلد؛

٥- يجب اعتبار الهجمات الإلكترونية ضد الطيران المدني جرائم تستهدف المبادئ والترتيبات الخاصة بالنمو الآمن والمنتظم للطيران المدني الدولي؛

٦- من شأن التصديق على صكّي بيجين ودخولهما حيّز النفاذ أن يكفل إدراج الهجمات الإلكترونية ضد الطيران المدني في عداد الجرائم، بما يشكل رادعا هاما عن الأنشطة التي تقوّض سلامة الطيران من خلال استغلال مواطن الهشاشة الإلكترونية، وبالتالي من الضروري أن تعمل جميع الدول مع الإيكاو لكفالة الاسراع بدخول الصكّين حيّز النفاذ واعتمادهما على الصعيد العالمي، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العمومية ٣٩-١٠: تعزيز اتفاقية بيجين وبروتوكول بيجين لعام ٢٠١٠؛

نؤكد مجددا التزامنا ببناء نظام للطيران المدني يتّسم بالمتانة والكفاءة والاستدامة.

حُرّر في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في اليوم الخامس من أبريل ٢٠١٧.

– انتهى –